Va'ad al-Umam
fi Al-Qur'an va Al-Hadith
The Quarterly Journal of mahdavi society
Vol. 1 ● No. 1 ● Issue 1 ● Spring & Summer 2024

The Role of Narrative Changes in the Transformation of Some Teachings of Mahdism[1]

Khodamorad Salimian[1]
1. Associate Professor, Islamic Sciences and Culture Academy, Qom, Iran.
kh.salimian@isca.ac.ir; https://orcid.org/0009-0009-7477-0319

Abstract

The abundance of hadiths related to Mahdism, compared to many other subjects and topics, is impressive and worthy of attention. The narration of these narratives in various periods, despite the insistence and orders of the Fourteen Infallibles, on the accurate narration of the narratives, sometimes due to some factors including personal motivations, environmental factors and the phenomenon of deviant sects, have undergone some changes in the document and the text of the hadiths. These transformations have been mainly in the form of narration of meaning, Tas-hif (a change that takes place on the alphabets either in the document or text like a mistake in the change among the alphabets or the dots), distortion, scansion and the like. The two key questions in this article are - how much of the existing narratives are definitely the words of the Fourteen Infallibles? And how much the possible changes in the narrative have played a role in

1. **Cite this article**: Salimian, Kh. (2024). The role of narrative changes in the transformation of some teachings of Mahdism. *Wa'ad al-Umam, 1*(1), pp. 139-166. https://Doi.org/10.22081/JM.2024.68239.1086.

* **Publisher**: Islamic Propagation Office of the Seminary of Qom (Islamic Sciences and Culture Academy, Qom, Iran). ***Type of article**: Research Article

▣ **Received**: 01/01/2024●**Revised:** 01/02/2024●**Accepted:** 22/02/2024● **Published online**:06/03/2024

© The Authors

the formation and transformation of the teachings of Mahdism? It seems that although these changes in the document and the text of the hadiths did not lead to much change in the content of many narratives, some of the existing teachings were the result of some changes. The findings of this study can have a significant role in determining the amount of documentary and textual changes in the narratives and measuring their relationship with the content changes in the existing teachings of Mahdavi and provide the context for valuable and essential discussions in the scientific study of these changes.

Keywords
Mahdavi narratives, narrative transformation, narration of meaning, Tas-hif, scansion.

وعد الأمم في القرآن والحديث
فصلية علمية ـ متخصصة
المجلد ١ ● العدد ١ ● الرقم المسلسل للعدد ١ ● الربيع و الصيف ١٤٤٥هـ. ق

دور التطورات الروائية في تحول بعض التعاليم المهدوية*

خدامراد سليميان[١]
١. أستاذ مشارك في المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية، قم، إيران.
kh.salimian@isca.ac.ir; https://orcid.org/0009-0009-7477-0319

الملخص

إن كثرة الأحاديث المهدوية، مقارنة بالعديد من المواضيع الأخرى، مثيرة للإعجاب وتستحق الاهتمام. وتناقل هذه الأحاديث في فترات مختلفة، وعلى الرغم من إصرار المعصومين عليهم السلام وأمرهم على دقة نقل الأحاديث، إلا أنه قد طرأ عليه في بعض الأحيان بعض التغييرات السنديةوالمحتوائية بسبب عوامل مثل: الدوافع الشخصية والعوامل البيئية وظاهرة الفرق المنحرفة. وكانت هذه التحولات بشكل رئيسي على شكل: النقل بالمعنى، والتصحيف، والتحريف، والتقطيع، ونحو ذلك. والسؤالان الأساسيان لهذا البحث هما: كم من الأحاديث الموجودة هي بالتأكيد صدر عن المعصومين عليهم السلام؟ وإلى أي مدى لعبت التغييرات المحتملة في الروايات دورًا في تشكيل وتحويل التعاليم المهدوية؟ ويبدو أنه على الرغم من أن هذه التغييرات في أسناد ونص الأحاديث لم تسبب تغييرا كبيرا في محتوى العديد من الأحاديث، إلا أن

* **الاستشهاد بهذا المقال:** سليميان، خدامراد (٢٠٢٤م). دور التطورات الروائية في تحول بعض التعاليم المهدوية. مجلة وعد الأمم في القرآن والحديث، ١ (١)، صص ١٣٩-١٦٦.
https://Doi.org/10.22081/JM.2024.68239.1086

▣ **نوع المقالة:** مقالة بحثية؛ **الناشر:** مكتب الإعلام الإسلامي بحوزة علمية قم (المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية) © المؤلفون.

▣ **تاريخ الاستلام:** ٢٠٢٤/٠١/٠١ ● **تاريخ الإصلاح:** ٢٠٢٤/٠٢/٠١ ● **تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/٠٢/٢٢ ● **تاريخ الإصدار:** ٢٠٢٤/٠٣/٠٦

© The Authors

بعض التعاليم الموجودة هي نتيجة لبعض التغييرات. يمكن لنتائج هذه الدراسة أن يكون لها دور بارز في تحديد مقدار التغيرات السندية والنصية في الروايات وقياس نسبتها مع التغيرات المحتوائية في التعاليم المهدوية الموجودة ومن ثمّ توفير أساس لإجراء مناقشات مناسبة وقيمة في التحقيق العلمي لهذه التغييرات.

الكلمات المفتاحية

الروايات المهدوية، التطورات الروائية، النقل بالمعنى، التصحيف، التقطيع.

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

مقدمة

بعد آيات القرآن الكريم تحظى روايات المعصومين عليهم السلام بأهمية خاصة في التعاليم الإسلامية، وقد بذل المسلمون، منذ بداية الإسلام وحتى الآن، جهدًا خاصًا للحفاظ على هذه الروايات ونقلها من أجل تحقيق أفضل استفادة ممكنة من هذا التراث الثمين.ومع ذلك، فقد شهد هذا الكنز العظيم العديد من الصعود والهبوط مع مرور الوقت. ورغم أنه لا يمكن تجاهل دوافع مثل الانتقام من الإسلام والمصالح السياسية والمصالح الطائفية والعرقية، إلا أن العديد من التحولات تكون بسبب الإهمال أو عدم المعرفة اللازمة أو عدم الإيمان بالحفاظ على كلام معصوم عليه السلام، وأحياناً لقد تم ذلك بدافع من انتعاش ورواج الدين والقيم الإلهية. وهذه التحولات التي كانت مقصودة تارة وغير مقصودة تارة أخرى، جعلت بعض الروايات بعيدة عن المضمون الذي قصده المعصوم عليه السلام، وكانت لها نتائج مؤسفة. وسيكون للبحث في مجال هذه التغيرات دور أساسي في فهم هذه الصعود والهبوط قدر الإمكان، ومعرفة مدى هذه التغيرات. وفي مجال التطورات الروائية في التعاليم المهدوية، قد تم إجراء دراسات منفصلة. ويمكننا أن نرجع على سبيل المثال إلى كتاب "روش نقد و بررسی روايات مهدويت"(منهج نقد الأحاديث المهدوية وتحقيقها) (السليميان، ١٣٩٦ش).

ويمكن فحص هذه المجالات بشكل رئيسي في الحالات التالية:

١. النقل بالمعنى

ومن الحقائق المقبولة في تاريخ الحديث أن كثيرا من الرواة - وخاصة في عصر النقل الشفهي - لم يكن لديهم القدرة ولا الاعتقاد بنقل نفس الكلام الذي سمع من المعصومين عليهم السلام إلى الأجيال اللاحقة. وفي كثير من الأحيان

كانوا يفسرون ما سمعوه من المعصوم عليه السلام بصيغة المعاني، وعند روايته يعبرون عنه بكلام يمكن أن لا يكون بالضرورة وبالضبط كلام المعصوم عليه السلام.

ورغم أنه تم اليوم بمساعدة التقنيات الحديثة الحصول على قدرات خارقة في مجال فحص الروايات، إلا أن التحقق من مدى حدوث ظاهرة "النقل بالمعنى" في الروايات، و نسبة الروايات التي تتضمنها يعد أمرا هاما ومهمة صعبة للغاية. لكن بشكل عام يمكننا الاعتماد على أنه على الرغم من جمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد إلى بعضها البعض في المجاميع الحديثية الموضوعية عند الإمامية وأهل السنة، إلا أنه من النادر أن تجد أحاديث منقولة عن رواة متوازيين في باب واحد، تتوافق فيها الألفاظ مع بعضها البعض تماما، ويمكن القول على هذا الأساس أن نسبة النقل بالمعنى تكون كبيرة مقارنة بالنقل بالألفاظ والكلمات بالضبط.

ولذلك يمكن القول أن "نقل بالمعنى" تجاه نقل "العبارات والألفاظ" هو من المسائل التي تناولت العديد من الأحاديث في نظام تدوين الأحاديث، وكانت ظاهرة شائعة ذات خلفية واسعة ونشأت لعدة أسباب أبرزها الاكتفاء بالنقل الشفهي وعدم الاهتمام بكتابة الحديث في وقت صدوره (أبورية، ١٣٨٥ش، ص ٤٩). وهذه المشاكل تنشأ أساساً من قصر الرواة، وأحياناً من جريان منع تدوين الحديث الخاطيء وكتابته (ساجدي، ١٣٩٢ش، ص ١١٨).

ورغم أن بعض كبار العلماء، لاحتمال تحريف الحديث، عارضوا "النقل بالمعنى"، إلا أن عدد المؤيدين له يتزايد بشكل كبير مقارنة بالمعارضين له (محمود أبورية، ١٣٨٥ش، ص ٥٣). وبالإضافة إلى "الاستناد إلى بعض الأحاديث في هذا السياق"، يرى المخالفون أنه إذا جاز "النقل بالمعنى" فإن أصل الحديث سيضيع، وسيكون هناك اختلاف كبير في غرض الحديث، والدقة والتأمل في الحديث سيكون أمراً بلا معنى. بالإضافة إلى ذلك، إذا اعتبرنا أن "النقل بالمعنى" جائز،

فإذا حدث ذلك لأي راوي، بعد مراحل قليلة، سيكون مضمون الرواية مختلفاً تماماً عن نية المعصوم عليهم السلام.

وعلى العموم فانّه يمكن العثور على أسباب النهي عن النقل بالمعنى في تفرد كلام المعصومين عليهم السلام في الفصاحة، وكلمات مشتركة ومترادفة، وتفسيرات مختلفة للكلمة. مع أن الإصرار على عدم جواز "النقل بالمعنى" يؤدي إلى ضياع جزء كبير من التراث الروائي.

١-١. شروط النقل بالمعنى

أما في شروط النقل بالمعنى فقد وردت نقاط متفرقة من كلام بعض كبار العلماء. وكما كان الشيخ حسين بن عبد الصمد والد الشيخ البهائي بإصراره على أن معظم علماء المتقدمين واللاحقين من مختلف المذاهب الإسلامية يعتقدون بجواز النقل بالمعنى، واعتبر الشرط المهم للنقل بالمعنى هو أن يكون الناقل المعنى على يقين من نقل المعنى (العاملي، ١٤٠١ش، ص ١٥٢).

وقد اعتبر أحد الكتّاب المعاصرين أن من أبرز شروط النقل بالمعنى أنه يجب على ناقل المعنى في مثل هذه الرواية أن يكون عالما بمعاني الألفاظ ودورها في الجملة والقرائن الدالة على خلافها. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون راوي الحديث خطيباً وكاتباً بمعنى الكلمة. والشيء الآخر هو أن المعنى المنقول إليه بالمقارنة مع الجملة الأصلية، يجب ألا يكون فيها زيادة أو نقص. وأخيرًا، المعنى المنقول يجب أن تكون مثل الكلام الأصلي من حيث المعنى الخفي والظاهر (نصيري، ١٣٩٠ش، ص ١١٩).

ولذلك فإن "النقل بالمعنى" لا يجوز لمن لا علم له بالألفاظ ومعانيها عند جميع المسلمين (الصدر، (د.ت)، ص ٤٨٨).

ويتبين من دراسة المصادر الروائية أن جزءاً كبيراً من الأحاديث المهدوية

قد تم نقلها بالمعنى. وبالطبع فإن التمييز الدقيق والواضح بين النقل بالمعنى والتصحيف أمر صعب للغاية، لذا من الممكن أن يوضع بعض ما يعتبر النقل بالمعنى، في ذيل عنوان التصحيف أيضًا.

١-٢. أهم نتيجة للنقل بالمعنى

ومما سبق فإنه يتبين أن أبرز النتائج السلبية للنقل بالمعنى في الأحاديث هو فقدان أصالة كلام المعصوم عليه السلام.

وفي النقل بالمعنى فإن أصالة الألفاظ والكلمات مفقودة حتماً، ولا تنقل معانيها إلا عبارات الرواة التي لا تبلغ في الفصاحة والبلاغة ذروة كلام القادة المعصومين عليهم السلام.

وعليه فإن أي اقتباس أدبي واستناد إلى أحاديث النبي صلى الله عليه وآله والأئمة الطاهرين عليهم السلام تكون بعد إحراز أصالة اللفظ ونسبته إليهم. ونظراً لإصرار النبي صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام على ضرورة وأهمية كتابة أحاديثهم وحفظها ونشرها ورعاية الضوابط في النقل بالمعنى، فقد شرع جماعة كبيرة من أعوان وأنصار الأئمة عليهم السلام في كتابة الحديث، مما أدى إلى إنشاء مجموعات حديثية بعنوان الأصل والكتاب والمؤلف، مما أدى إلى تجميع المجاميع الروائية الشيعية المتقدمة.

وجدير بالذكر أنه لكثرة النقل بالمعنى في الروايات، فمن الطبيعي أن تظهر بعض الاختلافات، بل وتتعارض في بعض الأحيان حسب الظاهر. كما تجدر الإشارة إلى أن مظاهر التعارض هذه بين نصوص الأحاديث لا ينبغي أن تدفع مستخدميها إلى التسرع في طردها ونفي أصالتها واعتبارها. بل ينبغي للباحث أن ينتبه إلى النطاق المحدود للكلمات والتراكيب العاطفية، ويركز على المحتوى الرئيسي ورسالة الروايات، ويسعى بهذه الطريقة إلى اكتشاف تناغمات محتوى الروايات. و أولوية أسلوب جمع الأحاديث مهما أمكن، على أسلوب الرد والنفي هو أسلوب يتبعه كثير من العلماء.

وعلى سبيل المثال، في رواية للمرحوم الكليني، نقل قول الإمام موسى بن جعفر عليه السلام: «فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً فَمَنْ يأْتِيكُمْ بِماءٍ مَعِينٍ**» قَالَ: إِذَا غَابَ عَنْكُمْ إِمَامُكُمْ فَمَنْ يأْتِيكُمْ بِإِمَامٍ جَدِيدٍ» (الكليني، ١٣٨٨ش، ج١، ص ٣٣٩، ح ١٤) وفي هذه الرواية بدل "غَابَ عَنْكُمْ إِمَامُكُمْ" إلى "إِذَا فَقَدْتُمْ إِمَامَكُمْ" في روايات أخرى (الصدوق، ١٣٩٥ش، ج٢، ص٣٦٠، ح٣).

٢. التصحيف

ومن أبرز مشكلات نص الحديث وسنده هو التصحيف وهو الخطأ في الصحيفة [الخَطَأُ عَنْ قِرَاءَةِ الصُّحُفِ بِأَشْباه الحروفِ] (ابن منظور، ١٤٠٧هـ، ج٧، ص ٢٩٠.) وهذا النوع من الحديث يسمى "المصحَّف".

وقد اعتبر البعض أن أبرز الفرق بين التصحيف والتحريف هو تعمد في التحريف، وعدم تعمد في التصحيف (الشبيري، ١٣٧٥، ج٧، ص ٣٥٤.) وفي رأي الكاتب أن الفرق الجوهري بين الاثنين أيضاً يكمن في هذه النقطة، ولما كان التمييز بين العمد والسهو صعبا جدا، ففي مثل هذا الصنف من الروايات، دون اتهام الراوي بالتعمد، توصف بالتصحيف، وإن كان قد يمكن إثبات أن بعض ما يسمى بالتصحيف، يقع تحت عنوان التحريف. وبهذا التعريف يمكن إضافة الحديث عن التحريف إلى "الجعل والوضع".

ويمكن ملاحظة السبب الأبرز لظهور التصحيف في متن الأحاديث وأسنادها في عوامل مثل: صعوبة الكتابة الأولى للأحاديث، وعدم السماع بشكل صحيح، وإهمال وعدم دقة بعض الرواة، وإهمال وعدم دقة بعض كتاب الرواية وسوء خطهم (المجلسي، ١٤٠٤هـ، ج٥٢، ص ١٠٨). وكذلك تدخّل ذهن الراوي في قراءة الرواية وكتابتها.

وبطبيعة الحال، إذا ظهرت هذه التصحيفات في الكلمات الأساسية والمفتاحية للحديث ولم يتم تقديمها على نصوص مماثلة ونسخ مماثلة، فإنها تؤدي إلى تصورات غير صحيحة وبعيدة عن الواقع.

ولا شك أن الاهتمام بفهم ظاهرة التصحيف شرط لفهم الحديث ونقده، وأول خطوة للتأكد من وصول متن الحديث عن معصوم عليه السلام أو أنه قد حدث فيه تغيير في كتابتها أو قولها (الصدر، (د.ت)، ص٣٠٦.)

وقد أشار بعض كبار أهل العلم إلى كثرة ظاهرة التصحيف (الرازي، ١٤٢٠هـ، ج١٩، ص ١٢٤). ويعتقدون أنه لم يسلم من هذه المشكلة إلا روايات قليلة (البهبهاني، ١٤١٥هـ، ص ١١٩). وبهذه الطريقة لا بد من البحث في آفة التصحيف في الأحاديث، للتعرف على نوعية التفاعل مع أحاديث المصحَّفة، وفي النهاية فهمها بشكل صحيح (أبورية، ١٣٨٥ش، ص ٨١).

ومع أن التصحيف للوهلة الأولى لم يكن له تأثير كبير على الأحاديث المهدوية، إلا أنه يبدو أنه نظراً للاهتمام الكبير بنصوص الأحاديث وترتّب بعض المباحث على ألفاظ الأحاديث، فقد تم البحث في هذه الظاهرة ستكون جديرة بالاهتمام.

٢-١. طرق كشف التصحيف

أفضل طريقة لاكتشاف التصحيف هي "مقارنة النقول من الكتب المختلفة الروائية" - سواء من نسخ مختلفة أو من مصادر متنوعة (الشبيري، ١٣٧٥، ج٧، ص ٣٥٤). وإذا وجدت رواية مشابهة في نفس الكتاب، فإن مواجهتها هي أيضا من طرق الاكتشاف.

كما أن المقارنة مع الروايات الواردة في كتب أهل السنة، والتناقض في نص الرواية، والنقص والقصور في معنى الرواية، وعدم التناسب بين السؤال

والجواب، وعدم التناسب بين صدر الرواية وذيلها، هي طرق أخرى لاكتشاف التصحيف في الحديث.[1]

وفيما يلي بعض الأمثلة على هذا الاكتشاف: ومن التصحيفات التي جاءت بسبب خطأ الناسخين ما رواه المرحوم الكليني في "كتاب الحجة"، باب: "ما جاء في الاثنى عشر"،وقد ورد في هذه الأحاديث ثلاثة عشر إماما.

«مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْعُصْفُورِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص: إِنِّي وَ اثْنَيْ عَشَرَ مِنْ وُلْدِي وَ أَنْتَ يا عَلِيُّ زِرُّ الْأَرْضِ يعْنِي أَوْتَادَهَا وَ جِبَالَهَا بِنَا أَوْتَدَ اللَّهُ الْأَرْضَ أَنْ تَسِيخَ بِأَهْلِهَا فَإِذَا ذَهَبَ الِاثْنَا عَشَرَ مِنْ وُلْدِي سَاخَتِ الْأَرْضُ بِأَهْلِهَا وَ لَمْ يُنْظَرُوا» (الكليني، ١٣٨٨ش، ج١، ص ٥٣٤، ح١٧؛ العاملي، ١٤٢٥هـ، ج٢، ص٣٢). والذي يبدو أنه قد صحّفه الناسخ في فترات لاحقة. ويمكن أن يعزى هذا التغيير إلى الناسخ لسببين:

الأول- نص الرواية في أصل [أي الكتاب] " أبي سعيد عباد العصفري" الذي روى عنه الكليني الحديث وهو موجود إلى اليوم، مقدم بطريقة مختلفة وفي تلك الرواية ذكر عدد الأئمة اثني عشر. هناك يقول: عباد عن عمرو عن أبي الجارود عن أبي جعفرع قال قال رسول الله ص اني واحد عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض أعني أوتادها و جبالها وقال وتد الله الأرض ان تسيخ باهلها فإذا ذهب الأحد عشر من ولدي ساخت الأرض باهلها ولم ينظروا؛ (أصل أبي سعيد عباد العصفري ١٤٢٣، ص ١٦).

١. إن التصحيف والتحريف لم يقتصرا على هذه الاسماء وأخبارها حتى يستبعد ذلك، بل كثر وشاع حتى ألف في بيانها جماعة من العلماء، مثل: أبي أحمد العسكري، المتوفى (٣٨٢هـ) الذي ألف "شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف" (ح) وقال في مقدمته: "شرحت في كتابي هذا الالفاظ المشكلة التي تتشابه في صورة الخط فيقع فيها التصحيف ويدخلها التحريف" (العسكري، عبدالله بن سبأ، ج٢، ص ٣٦٤).

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

إلا أن يقول قائل: فيما بعد، لاحظوا الخلل في الرواية الأصلية المذكورة فأصلحوها، وبطبيعة الحال، لا يوجد سبب مقبول لهذا الادعاء.

الثاني: أن من رواه بعد الكليني بقليل رواه على وجه آخر. ومنه الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة؛ الذي رواه باختلاف في الجزء الأول.

ولذلك يمكن القول بوضوح أن نسخة الكافي قد تم تصحيفها، وأن الخطأ يرجع إلى من أعاد كتابة هذا الكتاب بعد عهد الشيخ الطوسي. والأحاديث الصحيحة هي نفسها التي في الأصل العصفري كمصدر للكافي والكتب التي نقلوا عن الكافي.

٢-٢. نتائج التصحيف

وبناء على ما قيل يمكننا أن نحصر مفاسد تصحيف الأحاديث بشكل واضح كما يلي:

٢-٢-١. القلق واختلاف الأحاديث وتشتّت الآراء في المهدوية

أحيانًا يكون عدم تغانم الأحاديث سببًا في حدوث اختلافات في محتوى الأحاديث، ويؤدي في النهاية إلى تعارض الآراء حول بعض القضايا البارزة و في النهاية إلى ضرر جسيم، مما يخلق في حد ذاته صعوبات. مثلاً: هل للإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف ولد أم لا؟ ما اعتمد عليها المثبت هي رواية ترد بطريقة مختلفة في بعض الروايات.

جاء في الغيبة النعماني في الفصل الرابع من الباب العاشر ما يلي: قال الامام الصادق عليه السلام: إن لصاحب هذا الأمر غيبتين إحداهما تطول حتى يقول بعضهم مات وبعضهم يقول قتل وبعضهم يقول ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير، لا يطّلع على موضعه أحد من ولي ولا غيره، إلا المولى الذي يلي

أمره (النعماني، ١٣٩٧ش، ص ١٧٢؛ الحائري اليزدي، ١٤٢٢هـ، ج١، ص ٣٠١؛ الموسوي الاصفهاني، ١٣٧٩ش، ج٢، ص ٤١٦؛ الصدر، ١٤١٢هـ، ج٢، ص٦؛ مجموعة من المؤلفين، ١٣٧٨ش؛ ص ٣٥٣).

هذه الرواية رواها الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة مع اختلاف وقال: " لا يطلع على موضعه أحد من ولده ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره؛ بدلاً عن (لا يطّلع على موضعه أحد من ولي ولا غيره) (الطوسي، ١٤١١هـ، ص ١٦٢) (وهذه الرواية في ثلاثة رجال قبل الإمام مشترك مع رواية النعماني.) بينما روى الشيخ الطوسي في نفس الكتاب الرواية مثل رواية النعماني... ولا يطلع أحد على موضعه وأمره، ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره (النعماني، ١٣٩٧ش، ص ١٧١؛ النيلي النجفي، ١٤٠١ش، ص ١٥٥؛ الحر العاملي، ١٤٢٥هـ، ج٥، ص ١١٨؛ المجلسي، ١٤٠٤هـ، ج٥٢، ص ١٥٣، وج ٥٣، ص٣٢٤؛ النوري، ١٤٢٧هـ، ص ١٦١، و١٦٥؛ الطبسي، ١٣٨٨ش، ج٢، ص ٤٦٠؛ الصدر، ١٤١٢هـ، ج٢، ص ٦٤، ص ٦٥، ص ٦٧؛ مجموعة المؤلفين، ١٣٨٧ش، ص ٣٥٣).

٢-٢-٣. التغيير في الأحاديث

وأحيانا يكون التصحيف على نحو يؤدي إلى تغيير الأحاديث. ومثال ذلك الحديث الذي رواه الامام الباقر عليه السلام كما يلي:... عن ابن‌جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام، عن جابر بن عبدالله الانصاري قال: «دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ وَ قُدَّامَهَا لَوْحٌ يكَادُ ضَوْؤُهُ يغْشَى الْأَبْصَارَ فِيهِ اثْنَا عَشَرَ اسْماً ثَلَاثَةٌ فِي ظَاهِرِهِ وَ ثَلَاثَةٌ فِي بَاطِنِهِ وَ ثَلَاثَةٌ فِي آخِرِهِ وَ ثَلَاثَةُ أَسْمَاءَ فِي طَرَفِهِ فَعَدَدْتُهَا فَإِذْ هِي اثْنَا عَشَرَ فَقُلْتُ أَسْمَاءُ مَنْ هَؤُلَاءِ قَالَتْ هَذِهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِياءِ أَوَّلُهُمُ ابْنُ عَمِّي وَ أَحَدَ عَشَرَ مِنْ وُلْدِي آخِرُهُمُ الْقَائِمُ قَالَ جَابِرٌ فَرَأَيتُ فِيهَا مُحَمَّداً مُحَمَّداً مُحَمَّداً فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ وَ عَلِياً عَلِياً عَلِياً فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ» (الصدوق، ١٣٩٥ش، ج١، ص ٣١١)؛

وقد روي هذا الحديث بألفاظ أخرى:

عن ابي‌جعفر عليه السلام عن جابر بن عبدالله الانصاري قال: «دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ ع وَ بَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهَا فَعَدَدْتُ اثْنَى عَشَرَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ ع ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ وَ ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِي» (الكليني، ١٣٨٨ش، ج١، ص ٥٣٢).

عن ابى‌جعفر عليهما السلام عن جابر قال: «دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ عليها السلام وَ بَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهَا فَعَدَدْتُ اثْنَى عَشَرَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ وَ أَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ عَلِي عليه السلام» (الصدوق، ١٣٩٥ش، ج١، ص ٢٦٩) وليس في رواية بحار الأنوار "من ولدها"، حيث نقلها عن كمال الدين (المجلسي، ١٤٠٤ش، ج٣٦، ص ٢٠٢).

والحديثان الأخيران فيه زيادات، وتمت فيها إضافة: «من ولدها»، ومعنى الحديث كما يلي: اثنا عشر إماما هم ولد فاطمة الزهراء عليها السلام ومع علي عليه السلام. ويبلغ عدد الأئمة ثلاثة عشر، وفي الحديث الأول تم تغيير «أربعة» إلى«ثلاثة». بينما لدينا أربعة أئمة اسمهم علي وهم: ١. علي بن أبي طالب عليه السلام؛ ٢. علي بن الحسين عليه السلام؛ ٣. علي بن موسى الرضا عليه السلام؛ ٤. علي بن محمد النقي عليه السلام.

في بعض الأحيان، تكون التصحيف بسبب نقل جزء من الحديث. وهذا التحول قد يغير المعنى وقد لا يغيره. مثل الرواية التي رواها النعماني عن الامام الصادق عليه السلام: «...الْقَائِمُ مِنْ وُلْدِي يعَمَّرُ عُمُرَ الْخَلِيلِ عِشْرِينَ وَ مِائَةَ سَنَةٍ يدْرَى بِهِ ثُمَّ يغِيبُ غَيبَةً فِي الدَّهْرِ وَ يظْهَرُ فِي صُورَةِ شَابٍّ مُوفِقٍ ابْنِ اثْنَتَينِ وَ ثَلَاثِينَ سَنَةً حَتَّى تَرْجِعَ عَنْهُ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ... »؛ (النعماني، ١٣٩٧ش، ص ١٨٩) ويبدو أن الرواية كانت كالتالي: القائم من ولدي يعمّر عمر الخليل عشرين و مائة سنة يدرى به، ثمّ يغيب غيبة في الدهر حتى يرجع عنه طائفة من الناس و يظهر في صورة شاب موفق ابن اثنى و ثلاثين سنة، ... .

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

ومن الواضح أنه في الحالة الأولى، رجعة مجموعة من الأشخاص مرتبطة بما بعد الظهور، وما يبدو في الستر مرتبط بما بعد االغيبة، وبحسب روايات أخرى تؤكد المضمون الثاني ويبدو أنه قد تم نقل جزء من الرواية.

٣. التقطيع الخاطيء

التقطيع يعني فصل جزء من الحديث، المناسب لموضوع معين.[١] مما ضاعف ضرورة نقد الأحاديث. لأنه يؤدي إلى ضياع الأدلة والقرائن الحالية والمقالية والشأنية (للصدور)، ونقص في الفهم الصحيح للرواية.

وقد صدرت أحاديث المعصومين عليهم السلام في مناسبات مختلفة وبأشكال وأحجام مختلفة. بعض هذه النصوص قصيرة وفيها إجابات على أسئلة، وبعضها طويل حول مواضيع مختلفة. ومن الطبيعي أن يكون لحاجات الجمهور والمجتمع، وكذلك خصائص التحدث والكتابة في مواقف معينة، تأثير على طول الخطاب وإيجازه (الطباطبائي، ١٣٩٠ش، ص ٣٨٥).

ومن الواضح أن بعض الأحاديث تدخل في موضوع واحد فقط وتتضمن حكماً واحداً، ولكن بعض الأحاديث تشتمل على أحكام أو مواضيع مختلفة. في بعض الأحيان يحتاج الرواة والمحدّثون إلى جزء واحد فقط من حديث طويل. وهم في هذه الحالة لا يروون الحديث كله ويأتون فقط بالجزء ذي الصلة. في هذا الوقت، ينبغي للمرء أن يكون حذرا من أن يتم ذكر القرائن ذات الصلة بهذا الجزء المعزول معه، وإلا فإنه سيؤدي إلى انطباعات وتصورات خاطئة.

وبغض النظر عن المباحث الواسعة حول تقطيع الأحاديث، يمكن القول بأن

١. انظر: مهدوي راد، محمدعلي، دلبري، السيد علي، **بررسی آسیب تقطیع نادرست در روایات** (دراسة حول أضرار التقطيع الخاطيء في الأحاديث)، مجلة علمية علوم حديث، العدد ٥٥.

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

الأحاديث المهدوية أيضا تنقطع أحيانا، ولهذا السبب، في هذه الأحاديث، وبسبب إهمال بعض القرائن التي كانت موجودة في الجزء المحذوف، من الممكن أن يكون فهم هذا الحديث صعباً. وهذا ما جعل نقد الحديث أمرا لا مفر منه.

على سبيل المثال: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْحِمْيَرِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ أَنَّهُ قَالَ يا أَبَا حَمْزَةَ إِنَ مِنَّا بَعْدَ الْقَائِمِ أَحَدَ عَشَرَ مَهْدِياً مِنْ وُلْدِ الْحُسَينِ» (الطوسي، ١٤١١هـ، ص ٤٧٨).

وقد ذكر المرحوم الشيخ الطوسي في سنده عبارة "في حديث طويل" وأشار إلى طولها ولم يذكر الحديث كاملا. وعدم نقله الحديث كاملاً دفع بعض التيارات المنحرفة إلى سوء فهمه واستخدامه.

ومثال آخر لعدم النقل الكامل هو الحديث الثاني عشر في المحاسن البرقي. وهذا الحديث هو نفس حديث الخضر الشهير. وسند الرواية هي كما يلي: عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِي رَفَعَ الْحَدِيثَ قَالَ... وقد روى البرقي هذا الحديث عن أبيه ورواه عن أبي هاشم الجعفري مرفوعة عن الامام الصادق عليه السلام.

وهنا، خلافاً للأزمنة اللاحقة، بدلاً من ذكر أسماء أهل البيت عليهم السلام جميعاً، تم الاكتفاء بهذه العبارة فقط: «وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ أَبَاكَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَصِيِّ مُحَمَّدٍ حَقّاً حَقّاً وَ لَمْ أَزَلْ أَقُولُهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ الْحُسَينَ وَصِيكَ حَتَّى أَتَى عَلَى آخِرِهِمْ» (البرقي، ١٣٧١هـ، ج٢، ص ٣٣٣).

وقد رويت هذه الرواية في مصادر أخرى كاملة وبذكر أسماء الأئمة عليهم السلام ومنهم الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف من طريق البرقي: في الكافي للكليني (الكليني، ١٣٨٨ش، ج١، ص ٥٢٥)؛ والغيبة للنعماني (النعماني، ١٣٩٧ش، ص ٥٨)؛ والشيخ الصدوق في مصادره المتعددة (الصدوق، ١٣٩٥هـ، ج عليه السلام، ص ٣١٣ ؛ المرجع نفسه، ١٣٨٥ هـ، ج١، ص ٩٦؛ المرجع نفسه، ١٣٧٨هـ، ج١، ص ٦٥) و الطوسي في الغيبة (الطوسي، ١٤١١هـ، ص ١٥٤).

والظاهر أن هذه الرواية كانت موجودة عند البرقي في مجملها، وحسب عناوين الفصول ذكر القدر المطلوب منها. وقد نظم البرقي هذا التقرير في باب العلل، وبهدف بيان علل بعض المسائل. وقد ذكرت الفقرة الأولى من الرواية وهي الجواب على أسئلة الخضر كاملة ومتناسبا للباب، والفقرة الأخيرة التي تشير إلى الأئمة الاثني عشر مقطوعة ونقل مضمونها فقط.

والشاهد على ما سبق أننا نواجه النقلين في نقل الكليني. وفي النقل الثاني، يروي محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن الصفار، عن البرقي، وفيها أسماء الأئمةعليهم‌السلام كاملة. وفي هذه الرواية يقول العطار للصفار إنه أحببت لو روي هذا الحديث من مصدر آخر غير البرقي، فردّ الصفار بقوله: إن البرقي حدثني بهذا الحديث قبل الغيبة بعشر سنين (الكليني، ١٣٨٨ش، ج١، ص ٥٢٧). ولذلك كان هذا الحديث موجوداً في تراث البرقي، ونقله الصفار إلى العصر التالي.[١]

وللأسف فإن تقطيع الروايات أحياناً يتم وفق أهداف باطلة كالادعاءات الباطلة، كالتقطيعات التي يستخدمها مدعي اليمانيي أحمد البصري لإثبات دعواه.

وروي واحد من هذه الروايات مقطّعا عن الامام الصادقعليه‌السلام قال: سمى أصحاب القائم عجل‌الله‌فرجه لأبي بصير فيما بعد فقال: ... و من البصرة أحمد، (الكاظمي، ١٤٣١هـ، ص ٢١٩).

ويدّعون بأن أهل البيتعليهم‌السلام صرّحوا باسم أحمد، وهذا مصداق من مصاديق بيان إمامة الإمام، التي يعبر عنها الإمام الذي قبله (البصري، الجواب المنير عبر الأثير، ج١، ص٦٥).

١. ولمزيد من المعلومات، انظر: حسن الأنصاري، «روايتى درباره نام دوازده امام (حديث خضر) و يک داورى نادرست درباره احمد برقى» (حديث في أسماء الأئمة الاثني عشر (حديث الخضر) وحكم باطل عن أحمد البرقي) https://ansari.kateban.com/post/4792

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

والمصدر الأساسي لهذه الرواية هو كتاب دلائل الإمامة للطبري، الذي قيل سابقا في نسبتها إلى محمد بن جرير الطبري شك. وفي جميع المصادر بعد ذلك، فقد روي هذا الحديث من دلائل الإمامة. ومنها كتاب بشارة الإسلام، حيث يذكر أحمد البصري عنوان الرواية من هذا المصدر.

وبالرجوع إلى أصل الرواية نجد أنها تم تقطيعها بيد أحمد البصري. والرواية الكاملة هي كما يلي: «وَ مِنَ الْبَصْرَةِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَعْطَفِ بْنِ سَعْدٍ، وَ أَحْمَدُ بْنُ مُلَيحٍ، وَ حَمَّادُ بْنُ جَابِرٍ» (الطبري، ١٤١٣هـ، ص ٥٧٥) وبحسب الرواية فإن المسمى أحمد من البصرة هو ابن مليح وليس ابن إسماعيل؛ وهذه الرواية ليس فيها ذكر صريح لأحمد بن إسماعيل البصري، ولكنها تعتبر أيضا دليلاً عليه في رد دعواه.

وجاء في هذه الرواية أن أصحاب المهدي عجل الله فرجه الشريف الأوائل من البصرة، وبما أن أحمد بن إسماعيل بصري أيضاً أطلقوا عليه ذلك الاسم (أحمد بن إسماعيل البصري، الجواب المنير عبر الأثير، ج١، ص٦٥).[1]

٤. عواقب التغييرات: التعارض في الروايات

ومن أبرز نتائج التغييرات المذكورة في الروايات، تعارض بعض الروايات. وبالطبع ليس المقصود هنا مصطلح التعارض بكل سماته، بل هو التباين العام أو الجزئي في محتوى روايتين أو أكثر، مما أدى إلى تكوين وجهات نظر متباينة في موضوعات المهدوية، وإزالة الثبات والاستقرار من بعض القضايا التي تتطلب الثبات والحكم. تم تسليط الضوء على بعض هذه التباينات المحتوائية في الموضوعات التالية:

١. يوسفيان، مهدي، شهبازيان، محمد؛ بررسى برخى ادله روايى احمد بصرى يمانى دروغين، (دراسة بعض الأدلة الروائية لأحمد البصري؛ اليماني المزيف)؛ مجلة علمية مشرق موعود، السنة السابعة، العدد ٢٧، خريف ١٣٩٢ش.

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

٤-١. التعارض في روايات سيرة أم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف

هناك أربعة أقسام من الروايات المتعلقة بأم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف:

١. **الأول**: روايات قدمت أم الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف كأميرة رومية. وقد روى هذه الرواية أول مرة الشيخ الصدوق في كتاب كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق، ١٣٩٥ش، ج٢، باب ٤١، ح١). ثم أخرجه محمد بن جرير الطبري بسند مختلف في كتاب دلائل الامامة (محمد بن جرير الطبري، دلائل الامامة، ص٢٦٢) ونقله الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة (الطوسي، ١٤١١هـ، ص ٢٠٨، ح ١٧٨). وأتى بالرواية مثل كمال الدين، لكن بسند مختلف.

٢. وممن روى هذه القصة نشير إلى فتال النيشابوري (ت/٥٠٨هـ) في روضة الواعظين،و ابن شهر آشوب (ت/٥٨٨هـ) في مناقب آل أبي طالب، (ابن شهر آشوب، ١٣٧٩ ج٤، ص٤٤٠) وعبد الكريم النيلي (ت/أوائل القرن التاسع) في منتخب الأنوار المضيئة (عبد الكريم النيلي، ١٤٠١ق، ص ١٠٥) ومن المتأخرين محمد بن حسن الحر العاملي (ت/١١٠٤هـ) صاحب إثبات الهدى في النصوص والمعجزات. وقد روى العلامة المجلسي هذه القصة في بحار الأنوار في موضع من كتاب الغيبة وفي موضع آخر عن كمال الدين وتمام النعمة (المجلسي، ١٤٠٤هـ، ج٥١، ص٦).

٣. **الثاني**: الأحاديث التي تعتبر أن تلك السيدة العظيمة قد نشأت في بيت السيدة حكيمة (الصدوق، ١٣٩٥هـ، ج٢، الفصل ٤٢، ح٢).

٤. **الثالث**: حديث ذكر فيه بالإضافة إلى أنّ تلك السيدة العظيمة نشأت وترعرعت في بيت السيدة حكيمة، فإنها ولدت أيضاً في نفس البيت.

٥. وأول من نقل مثل هذا هو المسعودي في إثبات الوصية (المسعودي، ١٣٨٤، ص ٢٧٢).

٦. وقد روى الشيخ الطوسي هذه الرواية مع اختلاف أنه لم يذكر جملة " ولدت في بيتها" (الطوسي، ١٤١١هـ، ص ٢٤٤).

٧. **الرابع**: الأحاديث التي تعتبر أم المهدي عجل الله فرجه الشريف سيدة سوداء (النعماني، ١٣٩٧ش، ص ١٦٣؛ الصدوق، ١٣٩٥ش، ج١، ص ٣٢٩، باب ٣٢، ح ١٢). وذكر العلامة المجلسي أن هذه الرواية تخالف روايات كثيرة عن أم حضرة المهدي عليه السلام[1]؛ ووجد الحل في أن معنى الرواية هو الأم غير المباشرة أو مربية ذلك الإمام (المجلسي، ١٤٠٤هـ، ح ٥١، ص ٢١٩).

٤-٢. التعارض في أحاديث ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف

ومن المواضيع التي اختلفت فيها الروايات المرتبطة بولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف. وقد تناول أحد الباحثين المعاصرين هذه المسألة بالإصرار على عدم توازن الروايات القديمة والمصادر التاريخية في هذا الصدد، وأكّد على كلام الإمام العسكري عليه السلام. وقد بحث أولاً حول سنة ميلاد الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف في سنوات ٢٥٢هـ، ٢٥٤هـ، ٢٥٥هـ، ٢٥٦هـ، ٢٥٧هـ، ٢٥٨هـ، وبعد ثمانية أشهر من استشهاد الإمام العسكري عليه السلام، وانتقد أسناد كل منها. ثم أشار إلى التعارض بين التاريخين ٢٥٥هـ و٢٥٦هـ.. و اعتبر بعد دراسة واسعة، سنة ولادة الإمام هي ٢٥٦ هجرية خلافاً للرأي المشهور في ذلك.

وبعد ذلك، ناقش الكاتب في شهر ميلاد الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف، وأشار إلى أشهر ربيع الأول وربيع الثاني ورمضان وشعبان كشهر ميلاده وفضل شهر شعبان. وأخيرًا، فيما يتعلق باليوم، ذكر أحد عشر يومًا مختلفة، وقِيل يوم النصف من شعبان (المقدسي، ١٣٩٧ش، صص ٥٥٥-٥٩٩).

١. وتجدر الإشارة إلى: أن كثيراً من الأحاديث وضعها أدعياء المهدوية وأعوانهم، عبر تاريخ هذه الموضوع المهم، ونسبواها إلى الأئمة المعصومين عليهم السلام.

٤-٣. الاختلاف في كيفية غيبة المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف

وفي بعض الروايات تفسر الغيبة بالخفاء؛ (الشيخ الطوسي، ١٤١١هـ، ص ١٦١، ح ١١٩؛ الكليني، ١٣٨٨ش، ج١، ص ٣٣٧، ح ٦؛ النعماني، ١٣٩٧ش، ص ١٧٥، ح ١٤؛ الصدوق، ١٣٩٥ش، ج٢؛ ج٣٣، ص٣٤٦، ح٣٣؛ الكليني، ١٣٨٨ش، ج١، ص٣٣٣؛ الصدوق، ١٣٩٥ش، ج٢، ص ٣٧٠). بينما في بعض الأحاديث الأخرى، خلافاً للمجموعة الأولى من الأحاديث، فإن غيبة الإمام ليست بمعنى الخفاء، بل هي بمعنى التنكر (كليني، ١٣٨٨ش، ج١، ص ٣٣٩؛ النعماني، ١٣٩٧ش، ص ١٧٥).

وقد دفعت روايات الفريق الثاني بعض العلماء المعاصرين إلى التأكيد على أن معنى الغيبة ليس أن الإمام عليه السلام مختبئ في أحد رؤوس الجبال أو في حصن منيع أو في كهف من كهوف الأرض؛ بل معنى الغيبة هو عدم معرفتنا لذلك الإمام (الصدر، ١٣٩١ش، ص ٧٨).

وعلى هذا القول: إنّ الإمام يكون بين الناس، يراه الجميع؛ لكنهم لا يعرفونه.

وقد كتب بعض المفكرين المعاصرين من أجل الجمع بين نوعين من الروايات: عن إمام العصر عجل الله تعالى فرجه الشريف تتحقق الغيبة في كلا المعنيين - غيبة الجسد، وغيبة اللقب - وتتحقق فلسفة الغيبة وفوائدها في كلا الوجهين. ومن جمع الروايات وحكايات الأشخاص الذين زاروا الإمام، حسب تفسير بعضها، يعرف أن غيبة الإمام حدثت في الوجهين (صافي كلبايكاني، ١٣٧٥ش، ص ٦٧).

ومن المواضيع الأخرى التي يمكن أن نرى فيها أحاديث متعارضة، يمكن أن نذكر تاريخ الميلاد، وأسماء الأم، وبعض علامات ظهور الإمام.

٤-٤. التعارض في روايات مدة حكومة الامام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف

أما بخصوص مدة حكومة الامام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف فإن الروايات المتوفرة عن المعصومين – روايات الشيعة والسنة – قد روت آراء مختلفة في هذا الشأن. على

الرغم من أنه يمكن تقديم وجهات نظر عديدة مع فحص دقيق، إلا أنه يمكن تقسيم الروايات بشكل رئيسي إلى ثلاث فئات:

الأول: الأحاديث التي تذكر مدة حكم الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف سبع سنوات ونحو سبع سنوات. وهذا الرأي ظاهر جداً، خاصة في الروايات السنية (أحمد بن حنبل، (د.ت)، ج٣، ص ٢٨). كما ورد في بعض مصادر روايات الشيعة عن طريق رواة السنة. وروى العلامة المجلسي في بحار الأنوار عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «المهدي مني أجلي الجبهة، أقني الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، يملك سبع سنين» (المجلسي، ١٤٠٤هـ، ج٥١، ص ٩٠).

ثم بعد الإشارة إلى أن هذا الحديث حسن، كتب: هذا حديث حسن صحيح أخرجه الحافظ أبوداود السجستاني في صحيحه ورواه غيره من الحفاظ كالطبراني وغيره.

ومن المثير للاهتمام أن معظم الروايات التي تذكر بأنّ مدة حكومة المهدي عليه السلام سبع سنوات تعود إلى رواية أبي سعيد الخدري.

وفي بعض الأحاديث تم الترديد بين سبع وثماني وتسع سنين (ابن أبي شيبة، ١٤٠٩هـ، ج٧، ح ٣٧٦٣٨).

الثاني: الأحاديث التي تقول أن مدة حكم الإمام كانت تسعة عشر سنة. قال الامام الصادق عليه السلام: «يَمْلِكُ الْقَائِمُ ع تِسْعَ عَشْرَةَ سَنَةً وَ أَشْهُراً» (النعماني، ١٣٩٧ش، ص ٣٣١).

الثالث: الأحاديث التي تعتبر مدة ملك الإمام أربعين سنة (الطبري، ١٤١٣هـ، ص ٢٥٨).

وطبعاً يعتبر البعض أن هذه الاختلافات تشير إلى مراحل وعصور حكومة ذلك الإمام؛ (مكارم الشيرازي، ١٣٨٦ش، ص ٣١٤). لكن على كل حال لا يمكن إصدار رأي وحكم نهائي حول مدة حكم ذلك الإمام - لقلة الأخبار والمصادر الكافية.

ومما تقدم يمكن القول إن وجود مثل هذه الروايات ذات المعاني المختلفة يؤكد ضرورة النقد.

استنتاج

وعند دراسة **الأحاديث** المهدوية يتبين عدم الثبات اللفظي والدلالي في كثير من الأحاديث، وإن كان عدم الثبات هذا في بعض الأحاديث لا يضر بمضمونها، لكن في بعض الروايات تؤدي هذه العوامل إلى ابتعاد الرواية عن المضمون الذي قصده المعصوم.

هذه **الأسباب** وغيرها جعلت العلماء المسلمين يبحثون دائمًا عن الحلول منذ البداية ويجتهدون في تنقيح وتصفية الأحاديث. وكانت النتيجة تكوين علوم الحديث ونقد الحديث. وفي عملية تنقيح وتصفية الأحاديث تم العثور على منهجين مختلفين:

أولاً: **تكوين** مجاميع روائية خاصة تميز الروايات الصحيحة من الضعيفة وفق معايير اعتمدت في معظمها على النقد السندي. وكان هذه الفعالية أكثر بروزا بين أهل السنة.

ويعتبر تأليف كتب الصحاح عند أهل السنة والكتب الأربعة ونحوها عند الشيعة في نفس المجال. وثانيًا: ألفوا كتبًا لتحديد معايير تقييم الأحاديث في منهجية فهم الأحاديث ونقدها. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، لا تزال هناك حاجة إلى الحذر بشأن التغييرات التي حدثت في الروايات.

ولتجنب آثار التغييرات التي تحدث في الأحاديث، يبدو أن أفضل استراتيجية هي إنشاء عائلة موضوعية لكل حديث. وبهذه الطريقة، من خلال عرض أحاديث العائلة الواحدة على بعضها البعض وفي المرحلة الأولى من اكتشاف الأنواع ومن ثم العلاقات بينها، الأحاديث تفسر بعضها البعض بطريقة تفسيرية.

ومن هذا الطريق يمكن التوصل إلى معنى شامل، أي معنى واحد في موضوع واحد.

يمكن استخدام الطرق التالية لاستعادة عائلة الحديث:

١. الرجوع إلى المجاميع الروائية والمصنفات الموضوعية مثل: بحار الأنوار، وسائل الشيعة ؛

٢. استخدام القواميس اللفظية والموضوعية؛

٣. استخدام البرمجيات والفضاء الافتراضي.

فهرس المصادر

١. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. (١٤٠٩هـ). المصنف. الرياض: مكتبة الرشد.

٢. ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٤٠٥هـ). لسان العرب. قم: نشر أدب الحوزة.

٣. أبو رية، محمود. ((د.ت)). أضواء علي السنة المحمدية (الطبعة السادسة). القاهرة: دار المعارف.

٤. أحمد بن حنبل. ((د.ت)). مسند أحمد. بيروت: دار صادر.

٥. بهبهاني، محمد باقر الوحيد. (١٤١٥هـ). الفوائد الحائرية. قم: مجمع الفكر الاسلامي.

٦. الحائري اليزدي، الشيخ علي (١٤٢٢هـ). إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب (المحقق، السيد علي عاشور. بيروت: موسسة الأعلمي للمطبوعات.

٧. الحر العاملي، محمد بن الحسن. (١٤٢٥هـ). إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات. بيروت: الأعلمي.

٨. الرازي، فخر الدين. (١٤٢٠هـ). مفاتيح الغيب. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٩. ساجدي، أبو الفضل. (شهر تير ١٣٩٢ش). واكاوى گونه‌هاى دخالت ذهنيت راويان در فهم حديث (تحليل أنواع تدخّل عقلية الرواة في فهم الحديث)، مجلة علوم حديث، السنة الثامنة عشرة، العدد ٢.

١٠. الشيرازي، ناصر مكارم. (١٣٨٦ش). حكومت جهاني مهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف (حكومة المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف العالمية). قم: نشر نسل جوان.

١١. صافي كلبايكاني، لطف الله. (١٣٧٥ش). پاسخ ده پرسش پيرامون امامت (الأجوبة على عشرة أسئلة في الإمامة). دار السيدة معصومة عليها السلام.

١٢. الصدر، سيد حسن. ((د.ت)). نهاية الدراية (المحقق: ماجد الغرباوي). نشر مشعر.

١٣.الصدر، سيد رضا. (١٣٩١ش). راه مهدي (طريق المهدي) قم: بستان كتاب.
١٤.الصدر، سيد محمد. (١٤١٢هـ). تاريخ الغيبة الصغرى. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.
١٥.الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه. (١٣٩٥هـ). كمال الدين وتمام النعمة. قم: دار الكتب الاسلامية.
١٦.الطباطبائي، سيد محمد كاظم. (١٣٩٠ش). منطق فهم حديث (منطق فهم الحديث). قم: منشورات مؤسسة الامام الخميني رحمه الله للتربية والبحوث.
١٧.الطبري، محمد بن جرير بن رستم. (١٤١٣هـ). دلائل الامامة (الطبعة الأولى). قم: مؤسسة البعثة.
١٨.الطبسي، نجم الدين. (١٣٨٨ش). تا ظهور (حتّى الظهور). قم: مؤسسة مهدي موعود الثقافية.
١٩.الطوسي، محمد بن الحسن. (١٤١١هـ). الغيبة (الطبعة الأولى). قم: مؤسسة معارف إسلامي.
٢٠.العاملي، حسين بن عبد الصمد. (١٤٠١هـ). وصول الأخيار إلى أصول الأخبار. قم: مجمع الذخائر الإسلامية.
٢١.الكاظمي، سيد مصطفى. (١٤٣١هـ). بشارة الإسلام في علامات المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف. قم: منشورات المكتبة الحيدرية.
٢٢.الكليني، محمد بن يعقوب. (١٣٨٨هـ). الكافي (الطبعة الثالثة). طهران: دار الكتب الاسلامية.
٢٣.المجلسي، محمدباقر. (١٤٠٤هـ). بحارالأنوار (١١٠ مجلدات). بيروت: مؤسسة الوفاء.

٢٤.مجموعة من المؤلفين. (١٣٧٨ش). چشم براه مهدي# (انتظار المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، الطبعة الثانية). قم: مكتب تبليغات الإسلامي.
٢٥.المقدسي، يد الله. (١٣٩٧ش) بازپژوهى تاريخ ولادت و شهادت معصومين عليهم السلام (إعادة النظر في تاريخ ميلاد واستشهاد المعصومين عليهم السلام). قم: نشر المعهد العالي للعلوم والثقافةالإسلامية.
٢٦.الموسوي الاصفهاني، سيدمحمدتقي. (١٣٧٩ش). مكيال المكارم (المترجم: السيد مهدي الحائري القزويني، الطبعة الخامسة، مجلدان في مجلد واحد). طهران: مكتب بدر للأبحاث والنشر.
٢٧.الناصري، علي. (١٣٩٠ش). روش‌شناسى نقد حديث (منهج نقد الحديث). قم: نشر وحي و خرد.
٢٨.النعماني، محمد بن إبراهيم. (١٣٩٧هـ). الغيبة. طهران: مكتبة الصدوق.
٢٩.النوري، حسين بن محمد تقي. (١٤٢٧هـ). جنة المأوى في ذكر من فاز بلقاء الحجة عليه السلام. قم: مؤسسة السيدة المعصومة عليها السلام.
٣٠.النيلي النجفي، علي بن عبدالكريم. (١٤٠١هـ). منتخب الأنوار المضيئة. قم: مطبعة خيام.
٣١.يوسفيان، مهدي، شهبازيان، محمد. (خريف ١٣٩٢ش). بررسى برخى ادلة روايى احمد بصرى؛ يمانى دروغين (دراسة بعض الأدلة الروائية لأحمد البصري، اليماني الكاذب)، فصلية علمية، مشرق موعود، السنة السابعة، العدد ٢٧، صص ٥٩-٨٢.
٣٢.بعض العلماء. (١٤٢٣). الأصول الستة العشر (ت دار الحديث) (الباحثون والمصححون: ضياء الدين محمودي، نعمة الله جليلي، ومهدي غلام علي). قم: مؤسسة دار الحديث الخطورة.

٣٣.ابن شهر آشوب المازندراني، محمد بن علي. (١٣٧٩). مناقب آل أبي طالب عليه السلام. قم: العلامة.
٣٤.شبيري زنجاني، محمد جواد. (١٣٧٥). موسوعة العالم الإسلامي (إشراف: غلام علي حداد عادل). طهران: مؤسسة الموسوعة الإسلامية.
٣٥.المسعودي، علي بن الحسين. (١٣٨٤). إثبات الإرادة. قم: الانصاري.